الأمم المتحدة
A/HRC/RES/49/15

الجمعية العامة

Distr.: General
13 April 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والأربعون
28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 31 آذار/مارس 2022

15/49- آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصةً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد جميع القرارات والمقررات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بشأن آثار سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآخرها قرار المجلس 8/46 المؤرخ 23 آذار/مارس 2021،

وإذ يشدد على أن من مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني،

وإذ يؤكد أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان اتفق على دعوة المجتمع الدولي إلى عدم ادخار أي جهد في سبيل المساعدة على تخفيف عبء الديون الخارجية الواقع على عاتق البلدان النامية من أجل تكملة الجهود التي تبذلها حكومات تلك البلدان سعياً إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها إعمالاً كاملاً،

وإذ يشدّد على أسبقية وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ يؤكد في هذا الصدد على المبادئ الأساسية للتعاون الدولي ذات الأهمية المحورية بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الواقع العملي،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشـــدد أيضـــاً على ما أُعرب عنه من عزم في خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 على مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمل الديون الطويلة الأجل، عن طريق اتباع سياسات منسَّقة المقصود بها دعم تمويل الديون والتخفيف من عبئها وإعادة هيكلتها، حسبما يكون مناسباً، وكذلك على معالجة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية الحد من محنة المديونية،

وإذ يسلم بالالتزامات المتعهد بها في برنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ يلاحظ أن العديد من البلدان، رغم الجهود الدولية لتخفيف عبء الديون، لا يزال عرضة لأزمة ديون وأن بعضها يشهد أزمة متفاقمة بسبب جائحة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19)، ومن بينها عدد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو،

وإذ يضـــع في اعتباره دور الوكالات والصـــناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة وولايتها وأنشطتها في معالجة مسألتي الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية،

وإذ يؤكد من جديد أن أكثر البلدان النامية مديونيةً، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لا تستطيع تحمل عبء الديون المتزايد وأن هذا العبء عقبة رئيســـية أمام إحراز تقدم في التنمية المســـتدامة التي محورها الإنســـان وفي القضـــاء على الفقر، وأن خدمة الدين المفرطة، بالنســـبة للعديد من البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو، قد حدت بشدة من قدرتها على تعزيز التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية لتهيئة الظروف المناسبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يعرب عن قلقه لأن البلدان النامية، رغم إعادة جدولة الديون مراراً وتكراراً، لا تزال تســـدد في كل سنة مبلغاً يفوق المبلغ الفعلي الذي تتلقاه في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ يسـلّم بأن من واجب الدول احترام حقوق الإنســـان وحمايتها، حتى في الأزمات الاقتصـــادية والمالية أو في ظل جائحة عالمية، وضـــمانُ ألا تفضـــي ســـياســـاتها وتدابيرها إلى تراجع غير مقبول في إعمال حقوق الإنســـان، على نحو ما هو معترف به في الصـــكوك الدولية لحقوق الإنســـان، وإذ يدرك أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان تشكل مرجعاً مهماً للدول في ذاك الصدد[(1)]،

وإذ يسلّم أيضاً بالحق السيادي لكل دولة في إعادة هيكلة ديونها السيادية، الذي ينبغي ألا يعطّله أو يعوقه أي إجراء تتخذه دولة أخرى،

وإذ يسلم كذلك بأن التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها التهرب الضريبي من جانب الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة، والتهرب الضريبي التجاري عن طريق التلاعب بالفواتير التجارية، وتجنب دفع الضرائب من جانب الشركات عبر الوطنية، عوامل تساهم في تراكم مقدار من الديون لا يمكن تحمله، فالحكومات التي تفتقر إلى إيرادات محلية قد تلجأ إلى الاقتراض الخارجي،

وإذ يؤكد على أن اللامســاواة لا تزال في ارتفاع في العالم بأسره، وعلى أنها تســهم في كثير من الأحيان في تعرض فئات بعينها وأفراد بعينهم للإقصاء الاجتماعي وللتهميش،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء التقديرات التي تفيد بأن جائحة كوفيد-19 قد أنهت ما تحقق من تقدم في الحد من الفقر على الصـــعيد العالمي، مما أوقع 150 مليون شـــخص في براثن الفقر المدقع في عام 2021، مع احتمال حدوث زيادات إضافية تتراوح ما بين 23 و35 مليون شخص،

(1) A/HRC/40/57.

وإذ يسلّم بأن الاقتصاد العالمي، إلى جانب الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وأزمات بنيوية أخرى، يواجه ركوداً اقتصادياً متسارعاً ومتزامناً وشديد الوطأة يؤثر في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء ويؤثر في جميع القارات في آن واحد،

وإذ يسلم أيضاً بالحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، بما فيه وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وبأن من المحبّذ أن تؤدي وكالات تقدير الجدارة الائتمانية دوراً في اتّقاء أزمات الديون، وإذ يشدد على ضرورة وجود هيكل مالي دولي أكثر فعالية الآن وأكثر من أي وقت مضى من أجل التصدي للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19،

وإذ يؤكد أن عبء الديون يزيد المشاكل العديدة التي تعترض البلدان النامية تعقيداً، ويساهم في انتشار الفقر المدقع، ويشكل عقبة أمام التنمية البشرية المستدامة، وهو من ثم عائق خطير أمام إعمال جميع حقوق الإنسان،

1- *يتطلع* إلى مساهمات المكلفة الجديدة بولاية الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المجال المشمول بولايتها، وبما أنجزه المكلف بالولاية السابق من عمل؛

2- *يحيط علماً مع التقدير* بالتقرير الأول الذي قدمته المكلفة الجديدة بالولاية عن خطة العمل الأولية للولاية والمجالات المواضيعية المحددة فيها[2]، وبتقرير المكلف بالولاية السابق عن إصلاح هيكل الديون الدولية وحقوق الإنسان[3]؛

3- *يدعو* الخبيرة المستقلة، وفق ما تستلزمه ولايتها، إلى إيلاء الاعتبار المناسب لأثر جميع الالتزامات المالية الدولية على الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، بما فيها النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرون والأشخاص من أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية الذين يعانون من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ومن التمييز؛

4- *يسلم* بأن البلدان النامية تحتاج إلى سيولة هائلة ودعم تمويلي لأجل التصدي للعواقب الفورية لجائحة كوفيد-19 ولتداعياتها على الاقتصاد وعلى جميع حقوق الإنسان بسبب التحديات الموجودة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمالة ونظم الحماية الاجتماعية، فضلاً عن عبء الديون الثقيل وتدهور المِصَد الاقتصادي؛

5- *يذكّر* بأن كل دولة هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، وبأن من حقها ومسؤوليتها اختيار وسائلها وأهدافها الإنمائية توخياً لهذه الغاية وينبغي ألا تتلقى أي إملاءات خارجية بعينها فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية؛

6- *يسلّم* بأن من شأن التخفيف من عبء الديون أن يؤدي دوراً رئيسياً في تحرير موارد ينبغي تخصيصها لأنشطة تنسجم مع تحقيق نمو وتنمية مستدامين، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية، ومن ضمنها الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبأنه ينبغي لذلك السبب المضي بحزم وبسرعة في اتخاذ تدابير التخفيف من عبء الديون، حيثما يكون ذلك مناسباً، مع ضمان ألا تحل هذه التدابير محل مصادر التمويل البديلة وأن تقترن بزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(2) A/HRC/49/47.

(3) A/76/167.

7- *يكرر* النداء الموجّه إلى البلدان الصناعية لكي تنفذ البرنامج المعزز لتخفيف الديون دون مزيد من التأخير، ولكي توافق على شطب جميع الديون الثنائية الرسمية الواقعة على عاتق البلدان المشمولة بالبرنامج مقابل تقديم التزامات بالحد من الفقر قابلة للإثبات؛

8- *يشدّد* على أن البرامج الاقتصادية الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية وشطبها يجب ألا تستنسخ سياسات التكيف الهيكلي الماضية التي لم تحقق المراد منها، كالمطالبات المتشددة بالخصخصة وبتقليص الخدمات العامة؛

9- *يحث* الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من مشكلة ديون البلدان النامية المتضررة بوجه خاص من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى يتسنى الإفراج عن المزيد من الموارد المالية واستخدامها في توفير الرعاية الصحية للسكان في البلدان المتضررة وفي البحوث وتوفير العلاج لهم؛

10- *يكرر* الإعراب عن رأيه الذي مفاده أن إيجاد حل دائم لمشكلة الديون والنظر في أي آلية جديدة لحلها يتطلبان إجراء حوار سياسي واسع بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، بناءً على مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

11- *يكرر أيضاً* طلبه إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تولي مزيداً من الاهتمام لمشكلة عبء الديون الواقع على عاتق البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وخاصة للآثار الاجتماعية المترتبة على التدابير الناشئة عن الديون الخارجية؛

12- *يشجع* الخبيرة المستقلة على التعاون، وفق ما تقتضيه ولايتها، مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ولجنته الاستشارية، بشأن المسائل المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

13- *يطلب* إلى الخبيرة المستقلة أن تواصل تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة بانتظام، وفقاً لبرنامج عمل كل منهما؛

14- *يطلب* إلى الأمين العام أن يزود الخبيرة المستقلة بكل ما يلزم من مساعدة، من موظفين وموارد على وجه التحديد، للاضطلاع بمهامها؛

15- *يحث* الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبيرة المستقلة على الاضطلاع بالولاية؛

16- *يقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار البند نفسه من جدول الأعمال وفقاً لبرنامج عمله.

الجلسة 55
31 آذار/مارس 2022

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية 29 صوتاً مقابل 14 صوتاً وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت. وكان التصويت كالتالي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، بنن، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، ماليزيا،

ملاوي، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، الهند، هندوراس

المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، البرازيل، بولندا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون:

أرمينيا، باراغواي، جزر مارشال، المكسيك.]